



سلسلة إصدارات
الجمعية السعودية للعلوم السياسية ٨



الاستثنائية التتموية الأوروبية

«البروب نموذجا»



أ.د. عبد الله بن جمهان الغامدي

أستاذ العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود



سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (٨)

دراسة محكمة

الاستثنائية التتموية الأوروبية

«الحروب نموذجاً»

أ.د. عبد الله بن جمهان الغامدي

أستاذ العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ينطبع في أذهان الكثيرين انطباعٌ سلبي عن الحروب ونتائجها المدمرة على مختلف جوانب الحياة، وكثيراً ما رُبُطت الحروب بالدمار الاقتصادي والانهيار المؤسساتي والاجتماعي. ويتضح الأمر بصورة أكبر من خلال ملاحظة الآثار المأساوية للصراعات في الدول النامية على مختلف أوجه الحياة فيها، مما حدا بالبعض إلى اعتبار الحروب عاملاً رئيسياً مسؤولاً عن تكريس حالة التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدول.

ومع ذلك فإن الحالة الأوروبية تقدم لنا منظوراً معاكساً فيما يتعلق بالعلاقة بين الحروب والتنمية بجوانبها المختلفة، حيث يلاحظ المتتبع لتجربة التنمية الأوروبية أن الحروب برغم نتائجها المدمرة إلا أنها قد قامت بدور مهم في دفع مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية قدماً في ذلك الجزء من العالم بل أنه ليس غريباً القول بأن الحروب الأوروبية قد أسهمت بشكل حاسم في ترسيخ الديمقراطية والتوسع الرأسمالي هناك.

ففي نهاية القرون الوسطى كان للحروب والصراعات الأوروبية في تلك الفترة وبخاصة حروب الورد والسبعين دورٌ رئيسي في نقل أوروبا من عصور الظلام إلى عصر النهضة والتنوير من خلال إزاحتها للقوى المعارضة للنهضة الأوروبية متمثلة في طبقة النبلاء، حيث أدت التطورات الكبيرة في مجال السلاح مع إدخال البندقية إلى ميادين القتال إلى الفتك بأعداد كبيرة من النبلاء الذين كانوا يمثلون عماد النظام الإقطاعي مما أدى إلى إضعاف البرجوازية التقليدية ومهد الطريق فيما بعد لظهور الدولة القومية وانتشار الأفكار الديمقراطية في أرجاء القارة.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبته تلك الحروب في إطلاق شرارة البدء إلا أن التنمية الأوروبية ظلت تعاني من عقبات رئيسية في طريقها أهمها استمرار بقاء البناءات الاجتماعية التقليدية ومقاومتها لحركة التغيير ولذلك تطلب نجاح التحولات الديمقراطية والرأسمالية حدوث حروب أخرى أكثر فتكاً وتدميراً

وأوسع نطاقاً من الحروب السابقة ونعني بذلك الحربين العالميتين اللتان أكملتا مسيرة التنمية الأوروبية بترسيخهما للممارسة الديمقراطية الشعبية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال القضاء على العوائق التي بقيت صامدة في المجتمعات الأوروبية حتى منتصف القرن الحالي.

وبذلك يمكن القول بأن فترة الحربين العالميتين قد مثلت منعطفاً حاسماً في تاريخ أوروبا الحديث وذلك للدور الكبير الذي لعبته في دفع عملية التحول الديمقراطي في الدول الأوروبية قدماً عن طريق تحطيمها للبناءات الاجتماعية التقليدية القديمة التي كانت تشكل عقبة أساسية في وجه المسيرة الديمقراطية ومهدت الطريق بذلك لنمو المؤسسات السياسية الحديثة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الدور الحاسم للحربين العالميتين في ترسيخ وتعزيز مسيرة التنمية الأوروبية بجوانبها المختلفة من خلال إطلاقهما العنان لعملية التوسع الرأسمالي التي ترافقت بتحويلات ثقافية ومؤسسية وتوسع تدريجي لهامش الحرية وتحويل الاهتمام إلى التركيز على الإنتاج الموجه للأسواق المحلية وإقامة المؤسسات الليبرالية.



التنمية السياسية في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى

على الرغم من انتقال أوروبا من المرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الدولة القومية وتقلص شعبية الحكم المطلق فيها مبكراً إلا أن الديمقراطية بصورتها الحالية لم تصبح واقعاً ملموساً في المجتمعات الأوروبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لأن البناءات الاجتماعية الإقطاعية برغم فقدانها الكثير من قوتها وتأثيرها قد استطاعت أن تتعايش مع البناءات الرأسمالية جنباً إلى جنب مما حال دون بروز برجوازية رأسمالية جديدة خلال مسيرة التنمية الصناعية الأوروبية. حيث كان بمقدور الأرستقراطية التقليدية الاحتفاظ بثروتها وقوتها من خلال الاعتماد على دعم الطبقة الوسطى والجيش واستمرت بالتالي في ممارسة دور رئيس في مسيرة التطور الأوروبية.

كما فضلت العناصر الرأسمالية الصناعية الانضمام إلى الطبقة العليا وبقيت مخلصاً للقيم الأرستقراطية مما حال دون بروز أي طبقة برجوازية مستقلة إلى حيز الوجود. ولذا يمكن القول بأن قدوم الديمقراطية إلى أوروبا قد جاء متأخراً كما أنها بقيت بعد ذلك ولفترة طويلة مقصورة على فئات محدودة من المجتمع. كذلك كانت المؤسسات السياسية عرضة للضغوط والمساومات الهادفة إلى الحفاظ على امتيازات الفئات المتنفة والحيولة دون سيطرة الطبقات الفقيرة على السلطة. وحتى بعدما قدمت السياسة الانتخابية الليبرالية واجهت الحكومات المنتخبة صعوبة في الحفاظ على تلك السياسة وتعرضت الدساتير والحريات المدنية الديمقراطية للانتهاك المستمر من قبل البناءات السياسية التقليدية القائمة على المحسوبية مما أدى إلى انتشار الفساد السياسي والعنف. ولذلك فكثيراً ما تعرضت البرلمانات المنتخبة للحل كما تم تجاهل الانتخابات في أحيان كثيرة. ويشار في هذا السياق إلى أن النرويج كانت البلد الوحيد في أوروبا الذي يتمتع سكانه بحقوق متساوية للتصويت بحلول الحرب العالمية الثانية بينما لم يتم منح حق التصويت لجميع السكان في بقية الدول الأوروبية الأخرى فيها إلا بعد الحرب العالمية الثانية.



ولذلك يمكن القول بأن التنمية السياسية والاقتصادية بقيت مشوهة وغير كاملة حتى الحرب العالمية الثانية التي وبرغم أنها تسببت في إحداث دمار إنساني ومادي واسع النطاق إلا أن تلك النتيجة المأساوية لم تكن سلبية تماماً حيث أنها مكنت أوروبا من الإنعتاق من قيود الماضي وبناء مجتمعات أوروبية ديموقراطية حديثة. ومن ثم يمكن القول بأن نجاح مسيرة التنمية الأوروبية لم يكن راجعاً

للتحولات التنموية التدريجية السلمية والاستقرار السياسي كما يزعم كثير من منظري التنمية السياسية المعاصرين وإنما كان نتيجة للتحولات الثورية الناتجة عن الحربين العالميتين التي أسهمت في تحطيم البناء الطبقي القديم وسمحت بإعادة توزيع القوة السياسية والثروة والدخل على أسس أكثر عدالة.

فخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت عملية بناء المؤسسات الليبرالية تواجه معارضة شديدة من قبل القوى التقليدية. وبشكل عام فإن المؤسسات السياسية القائمة في تلك الفترة هدفت إلى زيادة نفوذ وسلطة القوى التقليدية المحافظة الأكثر ثراء في مواجهة الطبقات الدنيا الفقيرة.

وبالتالي فقد كانت الديمقراطية في بداية ظهورها حكراً على الأعضاء الذكور من الطبقة الحاكمة فقط واستمر الوضع كذلك حتى برزت طبقة البورجوازية الصناعية على الساحة السياسية كإحدى إفرازات الثورة الصناعية التي شهدتها

أوروبا. وكان طبيعياً أن يصحب نمو طبقه البورجوازية الصناعية وتعاظم دورها ازدياد تطلع أفرادها نحو الحصول على قدر من القوه السياسية التي كان يحتكرها النظام التقليدي المحافظ في ذلك الوقت. ولتحقيق ذلك الهدف أظهرت عناصر من تلك الطبقة استعدادها ورغبتها في التحالف مع الطبقات الفقيرة. إلا أن القوى التقليدية المسيطرة سرعان ما أدركت العواقب الوخيمة التي قد تهدد مصالحها إذا قدر لمثل ذلك التحالف أن يتم. ولقطع الطريق أمام فكرة كتلك عرض ممثلوا الطبقة الحاكمة أن يشركوا أفراداً من الطبقة البورجوازية الصناعية في عضوية البرلمان. وبذلك نشأ نوع من التحالف بين الطبقة الحاكمة وطبقة البورجوازية الصناعية لمقاومة ضغوط الطبقة الفقيرة من أجل إقامة نظام ديمقراطي شعبي.

وبسبب ذلك التحالف فإن الديمقراطية الحقيقية القائمة على المساواة والتعددية لم تنجح في أوروبا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فحتى ذلك الحين كانت الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في أوروبا تماثل تلك الموجودة في أغلب البلدان النامية في الوقت الحاضر. حيث لم تستطع البورجوازية الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر أن تصل إلى السلطة كما أن القوى والبنائات الإقطاعية والرأسمالية تعايشت ووجهت معاً مسيرة التنمية في أوروبا بنفس الطريقة التي تحدث الآن في معظم دول العالم الثالث. وكان الهدف الرئيسي للمؤسسات السياسية في تلك الفترة يتمثل في الحفاظ على مكتسبات النخب الحاكمة عن

طريق انتهازها لعملية التحديث المحافظ الذي يضمن الإبقاء على البنائات الاجتماعية القائمة ونتيجة لذلك استطاعت تلك البنائات الصمود خلال فترة الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا.



دور الحربين العالميتين في تحطيم بناءات الطبقة التقليدية

لعبت الحربان العالميتان دوراً رئيسياً في تغيير مجرى التاريخ الأوروبي الحديث وذلك عن طريق تحطيمهما للبناءات الاجتماعية التقليدية. فمع الحرب العالمية الأولى بدأت عملية تحطيم الطبقات الإقطاعية ومحو كل آثار النظم الإقطاعية. حيث شهدت أوروبا عملية واسعة في تحويل ملكية الأراضي من الأسر الإقطاعية بصفة خاصة إلى كل من المنتفعين من الحرب، والفلاحين المستأجرين للأراضي، ومجالس المقاطعات وغيرها من المصالح العامة.

ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة انتقلت ملكية حوالي ربع الأراضي الزراعية في بريطانيا والتي تعتبر أكبر عملية تحول في الملكية منذ الفتح النورماني من الأسر الإقطاعية إلى المنتفعين من الحرب (Montagu, 1970).

كما وجد مئات أن لم يكن الآلاف من مالكي الأراضي في بريطانيا والمجر والنمسا وفرنسا وإيطاليا أنه لم يعد بإمكانهم الاحتفاظ بقصورهم الريفية ووجد كثير من التجار والخبراء الماليين الذين انتفعوا كثيراً من عقود الحرب الفرصة سانحة أمامهم لشراء تلك الأملاك (Ogg, 1930). ففي بريطانيا مثلاً كانت الأملاك المعروضة للبيع خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة أكثر من الطلب مما أدى إلى انخفاض أسعارها ونتيجة لذلك فإن كثيراً من القصور الريفية تم تحويلها إلى منتجعات أو مدارس داخلية أو مستشفيات نقاهة (Ibid - p112).

أما في فرنسا فقد أدت الضرائب الباهضة المفروضة على الأراضي خلال وبعد الحرب العالمية الأولى إلى ازدياد نسبة الأراضي المعروضة للبيع. وشهدت إيطاليا أيضاً ازدياداً في بيع الأراضي وذلك لارتفاع نسبة التضخم خلال وبعد سنوات الحرب بالإضافة إلى عملية الإصلاح الزراعي الراديكالي التي اتبعتها إيطاليا بعد الحرب.

كما كان للحرب نتائج مؤثرة على دور الطبقة الأرستقراطية حيث تقلص حجم تلك الطبقة بشكل كبير نتيجة لموت أعداد كبيره من أبناءها في جبهات القتال. كما أدت العملية السريعة لبيع الأراضي في غرب أوربا إلى المساهمة في تناقص دور الطبقة الأرستقراطية. وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى أيضاً تحطيم أو القضاء على الثروات والإدخار. فقد كان للدول الصناعية الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا ممتلكات واسعة واستثمارات خارجية ضخمة، ولكن تلك الثروات تم استنزافها لتدعيم المجهود الحربي حيث استخدمت المبالغ العائدة من بيعها في تأمين الطعام والمعدات العسكرية والتي كان يأتي معظمها من الولايات المتحدة. وعندما لم يكن ذلك كافياً فإن الدول الأوربية قد اضطرت إلى الإقتراض بشكل كبير.

وبنهاية تلك الحرب خرجت كل الدول الأوربية التي اشتركت فيها منهكة القوى وفقيرة جداً من الناحية الاقتصادية. ولكن على الرغم من الخسائر المادية والجسمانية التي منيت بها الطبقة الأرستقراطية من جراء تلك الحرب إلا أن الحرب لم تقض تماماً على البناءات الاجتماعية لما قبل الحرب حيث بقي هناك نخبة صغيرة الحجم ولكنها تملك نسبة عالية جداً من الأرض والدخل القومي.

أما الطبقة الوسطى فقد شهدت نهاية سريعة ومفاجئة لتطورها المطرد بسبب التضخم الذي شهدته أوربا بعد الحرب. كما أدت تلك الحرب أيضاً إلى القضاء على كل مكتسبات الطبقة العمالية خلال عدة عقود قبل الحرب. وقد كان للحرب العالمية الأولى تأثير مباشر كذلك على طبقة الفلاحين التي قدمت معظم الرجال والضحايا على خطوط القتال. حيث وجد أفراد هذه الطبقة أنفسهم أمام كساد اقتصادي بسبب انتهاء الحرب التي كانت عاملاً في زيادة الطلب على إنتاجهم الزراعي.

كما أن الناجين من الحرب منهم والذين كانوا يتوقعون المكافأة على تضحياتهم خلال الحرب قد قوبلوا بحالة من التصدع والتفكك الاجتماعي والتضخم والبطالة (Weiss, 1977).

ولقد أدى الكساد الاقتصادي والبطالة الذي شهدته أوروبا بعد الحرب إلى زيادة الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء والتي مثلت بدورها تحدياً خطيراً للنظام القائم آنذاك.

وعموماً يمكن القول أن الحرب العالمية الأولى كانت تمثل بداية النهاية للبناءات الإقطاعية التقليدية للمجتمعات الأوروبية. كما أن الكساد الكبير الذي شهدته أوروبا بعد الحرب قد ساعد إلى حد كبير على حدوث ذلك التغيير.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتكمل ما بدأتها الحرب العالمية الأولى من تحطيم للبناءات التقليدية الأوروبية. فالحرب العالمية الثانية كانت، وبكل المقاييس، الأكثر تدميراً من أي حرب أخرى. وكان حجم الدمار الذي أحدثته في الحياة الاقتصادية الأوروبية أكبر بكثير مما شهدته أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (General Report of the CEEC, 1947).

ومن ثم يمكن القول بأن الحرب العالمية الثانية قد أسهمت في القضاء تماماً على الاقتصاديات الداخلية لأوروبا، كما حطمت البنية الصناعية وغيّرت بشكل جذري كل قواعد الاقتصاد الأوروبي.

ولذا، يمكن القول بأن التغيرات التي طرأت على المجتمع الأوروبي بسبب الحربين العالميتين قد رسخت وأصبحت تمثل العناصر الأساسية لحقبة الرخاء والازدهار الأوروبي. حيث شهدت أوروبا منذ ذلك الحين تغيرات ثورية في البناءات الاجتماعية، ونمو اقتصادي غير معهود، بالإضافة إلى السلام والاستقرار السياسي.

ففي بريطانيا على سبيل المثال دمرت المنازل الريفية، وارتفعت الضرائب إلى مستوى لم يسبق له مثيل، كما أن الممتلكات والأراضي التي تقع في المدن التي لم تعرض للبيع في فترة ما بين الحربين قد عرضت للبيع (Cannadine, 1980).



أما في المجال الاقتصادي فإن دور النخبة الإقطاعية قد شهد تراجعاً كبيراً كنتيجة مباشرة لعدة عوامل منها تطور المؤسسات العامة للدولة، وسن الضرائب على أرباح رأس المال بالإضافة إلى النمو المطرد للقوة الإدارية (Aron, 1950).



وفي المجال السياسي، فإن احتكار السلطة بواسطة الطبقة العليا التقليدية قد ضعف بشكل كبير أو انتهى. بالإضافة إلى ذلك فإن قدرة الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية وقادتها المنحدرين أساساً من الطبقة الوسطى في كل من بريطانيا وألمانيا والدول الإسكندنافية للوصول إلى السلطة قد أحدث تغييراً جوهرياً في تكوين النخبة السياسية.



وباختصار يمكن القول بأنه كان لتلك التطورات التي شهدتها أوروبا بعد الحرب دورٌ مهمٌ في إحداث نقلة نوعية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لم يكن بالإمكان تحقيقها في ظل البناءات التقليدية التي كانت سائدة قبل الحرب.

التنمية الاجتماعية في أوروبا بعد ١٩٤٥م

تغير شكل المجتمع الأوروبي بشكل جذري خلال فترة ما بعد الحرب وأصبحت المجتمعات الأوروبية بعد ١٩٤٥م تتسم بكثير من المساواة وانحسار الفوارق بين الطبقات. فقد تناقصت قوة وامتيازات الطبقة العليا بشكل كبير في نفس الوقت الذي شهدت فيه المجتمعات الأوروبية تحسناً ملحوظاً في مستويات المعيشة للطبقة العاملة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى تأثيرها السياسي أما الطبقة الأرستقراطية فقد فقدت هي الأخرى دورها في فترة ما بعد الحرب وألغيت الامتيازات الممنوحة لأفرادها.

وحدثت تغييرات كبيرة أيضاً في مجال البناءات الطبقية. حيث أدت زيادة الفرص الوظيفية في مجال قطاع الخدمات إلى توظيف أعداد كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة، كما ساهم التوسع في قطاع الخدمات وتطور التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى توفر السلع الاستهلاكية لقطاع كبير من أفراد الشعب أيضاً في تضيق الهوة بين الطبقة المتوسطة وطبقة العمال. وأخيراً فإن توفر فرص التعليم قد فتحت الباب واسعاً أمام التمتع بامتيازات الطبقة المتوسطة. وتزامن ذلك مع فقدان طبقة العمال ذوي الياقات الزرقاء (أي الذين يشتغلون في مناجم الفحم والمصانع وقطاع النقل) ترتيبها كأكبر جزء في الطبقة العاملة في عدد من الدول الأوروبية. ففي عام ١٩٨٠ أصبح القطاع الثالث^(١) يحتوي على حوالي ٦٠٪ من العمالة في بلجيكا، الدنمرك، النرويج، هولندا، السويد، وسويسرا وحوالي ٥٠٪ في كل من النمسا، فنلندا، فرنسا، لكسمبورغ وبريطانيا (Tipton & Aldritch, 1987, p.173).

وأصبح العمال يشكلون قوة منظمة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسية، حيث أنشئت الاتحادات التجارية كما اكتسبت الاتحادات العمالية، التي كانت قبل الحرب عرضة لقمع ومضايقة الشرطة، أعداداً كبيرة من الأعضاء الجدد وأعيد

١- هو ذلك الجزء من النشاط الاجتماعي الذي تقوم عليه منظمات غير ربحية وغير حكومية ويطلق عليه القطاع الثالث في مقابل القطاع العام والقطاع الخاص. وينظر إليه أحياناً كمؤشر على تعافي الاقتصاد بالمعايير المالية المحلية والقومية. ويشار هنا إلى أن القطاع الثالث يسهم بما يقارب ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة.

تنظيمها. وقد ساهم توفر العناية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى إحياء الاتحادات التجارية وخدماتها للطبقة العمالية في تحسين المستوى المعيشي لتلك الطبقة.

ومن التغيرات الجذرية التي نتجت عن الحربين العالميتين أيضاً انتهاء ما كان يسمى بطبقة الفلاحين وذلك نتيجة لكل من الإبداعات التكنولوجية في مجال الزراعة، الهجرة من الريف إلى المدن وتوسع المجتمع الاستهلاكي. حيث أدت هذه العوامل إلى القضاء على العناصر الثقافية والاقتصادية للحياة الفلاحية.

أما مجموعة الفلاحين التي بقيت فقد فقدت معظم امتيازاتها التي كانت في الماضي تعزلها عن الحضارة المدنية. فالأجر المكتسب من الزراعة أصبح قريباً من الأجر المكتسب من العمل في المصانع كما أن طرق وأساليب الحياة في الريف تقاربت وتشابهت كثيراً مع تلك الأساليب في المدينة. كما كان هناك تحول بنائي لغالبية العمالة ورأس المال إلى النشاطات غير الزراعية. حيث تقلصت العمالة الزراعية في فرنسا من ٩,٢ مليون في سنة ١٩٥٤م، إلى ٢,٥ مليون في سنة ١٩٦٢م.

وفي ألمانيا الغربية كان التناقص ملحوظاً أيضاً فمن ٦,٣ مليون عامل في الزراعة في عام ١٩٥٠م انحدر العدد إلى ١,٥ مليون في سنة ١٩٦١.

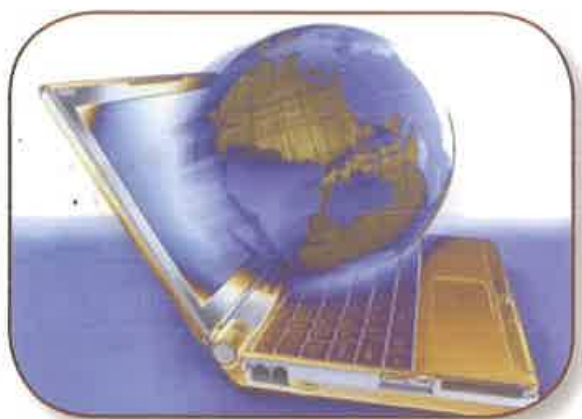


أما إيطاليا فقد شهدت أعظم تغير بنائي في هذا المجال خلال الفترة ما بين ١٩٥١-١٩٦١ حيث تقلصت العمالة الزراعية فيها من ٦,٥ مليون إلى ٣,٨ مليون في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أعداد العمالة الصناعية من ٣,٦ مليون إلى ٩,٧ مليون.

وبذلك لم يكن هناك في أوروبا خلال حقبة السبعينيات أي بلد تمثل فيه العمالة الزراعية الغالبية. إذ أن نسبة تلك العمالة لم تتجاوز ١٠٪ من حجم العمالة الأوروبية باستثناء اليونان، بولندا وبلغاريا (Ibid, p.114, p.173).

بالإضافة إلى ذلك فقد حدث تناقص مذهل فيما يتعلق بالفوارق في الأجور بين العمال الحرفيين والعمال التقنيين والموظفين منتجاً فوارق متقاربة جداً في الدخل بشكل لم يحدث له مثيل من قبل. وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية موجة حراك و تنقل اجتماعي واسعة النطاق في كل المجتمعات الأوروبية. فمع التوسع الكبير في التعليم أصبحت عملية الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر أكثر سهولة وخاصة بعد أن أصبح التعليم الأساسي إجبارياً في كل أوروبا تقريباً واختفت بذلك الأمية (Baker & Harrington,1980; Kaelble1985).

كما حدث توسع أفقي في التعليم على المستوى الجامعي فيما يتعلق بأعداد الطلاب. حيث قفز عدد الطلاب الجامعيين في بلجيكا على سبيل المثال من ١١ ألفاً في سنة ١٩٣٠ ليصل إلى ٦٩ ألفاً في سنة ١٩٦٠. كما تضاعف عدد طلاب الجامعات في نفس الفترة في إيطاليا بستة أضعاف وفي الدانمرك بخمسة أضعاف وفي بريطانيا بأربعة أضعاف (Tipton & Aldrich1981, p.186).



التنمية الاقتصادية في أوروبا بعد ١٩٤٥م

بدأت الدول الأوروبية عملية إعادة بناء شاملة لمجتمعاتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكان أحد أهم العوامل التي سهلت عملية إعادة البناء تلك يتمثل في الانهيار الذي حدث للبناء الطبقي القديم. ولذا شهدت أوروبا بعد ١٩٤٥ فترة من التنمية السريعة والوفرة الاقتصادية لم يسبق لها مثيل. حيث تجاوز الإنتاج الصناعي في أوروبا الغربية عام ١٩٤٧م مستويات الإنتاج لما قبل الحرب في معظم الدول الأوروبية فيما عدا فرنسا، النمسا، إيطاليا، وهولندا (Aldcroft 1978, p.148). وفي فرنسا بالذات كان هناك عملية إعادة تنظيم جذرية شاملة للاقتصاد الفرنسي مما أدى إلى تضاعفه ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٧٠ (Fohlen, 1976, p. 73). وقد شهدت الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ زيادة في إجمالي الناتج بنسبة ٢,٥ ٪ سنوياً في بلجيكا، ٤,٢ ٪ في سويسرا، ٥,٥ ٪ في كل من النمسا وهولندا.

كما ارتفعت كمية الإنتاج الصناعي في أوروبا بمعدل سنوي بلغ ٨,٢ ٪ خلال الفترة من ١٩٤٩-١٩٦٣ (Ricossa, 1976, p.291). بينما وصلت نسبة النمو في الدخل الفردي بشكل عام إلى أعلى مستوى لها خلال ١٥٠ عاما الماضية؛ حيث كانت نسبة النمو في دخل الفرد خلال تلك الفترة ٤,٥ ٪ تقريبا بينما لم تتجاوز ١ ٪ خلال الفترة من ١٨٠٠-١٩٥٠ (Aldcroft, 1978, p.161).

وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تبنت كل الدول الأوروبية بدون استثناء نوعا من التخطيط الاقتصادي. حيث كان هناك شبه إجماع في أوروبا على أن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون منظمة ومخططاً لها كما أن السياسة الاجتماعية ينبغي أن تعزز وتشجع التنمية الاقتصادية وتقلل من تأثيراتها السلبية الممكنة. ففي فرنسا تبنى المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال الرأي القائل بضرورة أن يكون هناك نوعٌ من التخطيط المنظم حتى يمكن التغلب على المصاعب الاقتصادية التي واجهتها فرنسا خلال العقود الماضية (Fohlen, 1976, p.96-p97).

وفي بريطانيا قامت الحكومة البريطانية خلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٥١م بتأميم صناعة الفحم، الكهرباء والغاز، السكك الحديدية والطرق، الحديد والصلب بالإضافة إلى بنك إنجلترا. ومع نهاية الستينيات توسع نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي واشتمل على قيام الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية وتقديم الإعانات وتوجيه النشاط الاقتصادي. كما أصبحت الحكومة البريطانية في بداية السبعينيات مسئولة عن حوالي ٥٣٪ من نفقات الاستثمار (٥٦٪ إذا تضمنت الصناعات المؤممة) وحوالي ١٦٪ من نفقات الاستهلاك (Youngson, 1976, p.175). أما في النمسا فقد استوعب القطاع المؤمّم من الاقتصاد القومي ٣٠٪ من قوة العمل وبلغت إنتاجيته حوالي الثلث من إجمالي الصادرات في سنة ١٩٦٠. وقد زادت نسبة الإنفاق في القطاع العام في الدول الاسكندنافية وهولندا عن ٥٠٪ من إجمالي الناتج القومي في ١٩٧٠م (Aldcroft, 1978, p.186).



وفي سويسرا تحكمت الحكومة في التدفق الهائل للاستثمارات في مؤسسات النفع العام والمساكن مما أثر مباشرة على القطاعات الأخرى (Tipton & Aldrich, 1987, p.122).

وفي هولندا تم إنشاء المكتب المركزي للتخطيط لتنفيذ سياسات مثل العمالة الكاملة، استقرار الأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للحوافز (De Vries, 1976, p.43). أما ألمانيا الغربية فقد كان اقتصادها بعد ١٩٤٨م يتميز بإتباعه نظاما اقتصاديا مختلطا يجمع ما بين مبادئ السوق والتوجيه المركزي (Hardach, 1976, p.180-p.265). واتسع نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في إيطاليا ليشمل قطاعات الصناعة والنقل والاتصالات والائتمان وغيرها. وفي عام ١٩٥٧ أنشئت وزارة الممتلكات والأسهم الحكومية بهدف توجيه وتنظيم المؤسسات العامة. وقد أتاحت الهيمنة

الحكومية على الشركات للحكومة الإيطالية السيطرة على حوالي ثلث حجم الاقتصاد (Tipton & Aldrich 1987, p.201).

وشهدت فترة ما بعد الحرب تشابهاً كبيراً بين الحكومات والأحزاب الرئيسية في كل الدول الأوروبية في توجهها المتزايد نحو استشارة جماعات الضغط المنظمة خارج البرلمان بخصوص التشريعات والتنظيمات الإدارية. فقد ظهرت شبكات للعلاقات بين القطاعين العام والخاص في كل من فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، السويد، إيطاليا، بلجيكا وهولندا. وأصبحت استشارة المنظمات العمالية والصناعية تمثل الركن الأساسي في الأسلوب الفرنسي للتخطيط الاقتصادي، كما برز هذا الأسلوب بشكل ضمني في قيام حكومات كل من ألمانيا وإيطاليا بتملك جزء كبير من أسهم شركات القطاع الخاص في نفس الوقت الذي استمرت فيه العملية التشريعية في سويسرا في تبني سياسة التشاور واخذ وجهات نظر جماعات الضغط بعين الاعتبار في تشريعاتها. أما في الدول الإسكندنافية فقد حاولت حكوماتها المتعاقبة تحقيق نوع من الإجماع عن طريق التعاون مع جماعات المصالح الرئيسية. كما استعادت اتحادات التجارة ذات التوجهات السياسية حريتها السياسية بعد الحرب العالمية الثانية لكي تعمل ضمن النظام الرأسمالي وأصبحت منظمات العمل شريكا للدوائر الحكومية وممثلة للصناعة الخاصة وكانت تلك التطورات مصحوبة بحدوث تغيرات جذرية في سياسات الحكومات الأوروبية التي كانت قبل الحرب مشجعة لعمليات الاحتكارات ومقيدة لحرية نقابات العمال.

ففي بريطانيا على سبيل المثال أنشئت لجنة الاحتكارات في سنة ١٩٤٧ لتحل مشكلة الاحتكار والممارسات المقيدة للحرية الاقتصادية. كما صدرت مراسيم عدة خلال الخمسينيات والستينيات بهدف تعزيز التوجه ضد الاحتكار. أما في ألمانيا الغربية فقد بدأت إجراءات محاربة الاحتكار تحت إشراف قوات الحلفاء وتم إصدار قانون مكافحة الاحتكار في سنة ١٩٥٧ كما صدرت مراسيم مشابهة في عدد من الدول الأوروبية الأخرى. وقد كان اتفاق التعريفات الجمركية ومنع الاحتكار في صناعات الفحم والحديد والصلب بين كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، هولندا،

بلجيكا وإيطاليا العنصر الأساسي في إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي تطورت فيما بعد حتى وصلت إلى مرحلة إنشاء الكيان الأوروبي الموحد. وقد كان أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية للحكومات الأوروبية بعد الحرب يتمثل في رفع مستوى الاستثمارات الداخلية عن طريق تشجيع المنافسة وكسر الاحتكارات. وعلاوة على ذلك فقد كان للزيادة الملحوظة في الربح الحقيقي في معظم الدول الأوروبية و الزيادة الكبيرة في المقدار الإجمالي للأرباح في عدة دول دوراً هاماً في فتح المجال واسعاً أمام إمكانية النمو المطرد في أسواق السلع الاستهلاكية (Milward, 1984, p.485).

وقد بذلت الحكومات الأوروبية جميعها جهوداً مضيئة لتشجيع الاستثمار. ففي فرنسا، على سبيل المثال، وضعت الحكومة الفرنسية ابتداءً من ١٩٤٦ مجموعة من الخطط الاستثمارية المهمة التي كان من ضمن برامجها توضيح وتحديد الأهداف للاستثمارات الخاصة والعامة علاوة على الإسكان (Aldcroft, 1978, p. 151). وبينما كانت نسبة الاستثمارات في ألمانيا لا تزيد عن ١٤٪ من إجمالي الناتج القومي في الفترة ما بين الحربين فقد قفزت تلك النسبة في مرحلة ما بعد الحرب لتصل إلى ٢٧٪ خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ كما أن إجمالي الأصول الرأسمالية للقطاع الصناعي الألماني تضاعف خلال الخمسينات وتضاعف مرة أخرى خلال الستينيات (Tipton & Aldrich, 1987, p.36). أما الهدف الآخر للسياسة الاقتصادية الأوروبية لمرحلة ما بعد الحرب فقد تركّز على إعطاء مزيدٍ من الاهتمام لعملية التنمية الإقليمية مما كان له أثرٌ إيجابيٌ في الحد من الفوارق الحادة بين المناطق المتقدمة والمتخلفة التي كانت سائدة في بعض الدول الأوروبية قبل الحرب. ففي بلجيكا، مثلاً، أدى قيام الحكومة ببناء مصافي البترول والصناعات البتروكيميائية في منطقة ميناء أنتورب بالإضافة إلى الصناعات الأخرى بطول قناة جنت - ترينزون Ghent-Terneuzen إلى تسريع عملية النمو في منطقة الفلاندرز. ونتيجة لتلك الخطوة فإن الدخل القومي الفردي لمنطقة الفليمنج تجاوز الدخل القومي الفردي لمنطقة ولونيا للمرة الأولى وذلك في سنة ١٩٦٧م (De Varies, 1969, p.113-p.143). كما أنشأت الحكومة الإيطالية صندوقاً لتنمية

المناطق الجنوبية لتمويل مشاريع التنمية في تلك المنطقة كما عمدت الحكومة إلى القيام بإصلاحات زراعية كبيرة فيها.

وعلاوة على الاستثمارات الحكومية المباشرة والكبيرة فإن الشركات التي تملكها الدولة بالكامل أو تملك جزءاً من أسهمها قد أجبرت على الاستثمار هناك أيضاً (Ricossa, 1976, p.306). وقد بدأ التفاوت الإقليمي في كل من فرنسا وألمانيا، والذي كان كبيراً جداً بعد ١٨٦٠، في الانحسار بعد الحرب (Williamson, 1965, p.30). كما بذلت حكومات كل من بريطانيا، هولندا، السويد والنرويج جهوداً كبيرة للحد من الهوة بين المناطق المتخلفة والمتقدمة مما أدى إلى تقارب كبير في مستويات الدخل بين الأقاليم المختلفة (Ibid, p.23). وقد ازداد اهتمام الحكومات الأوربية بإعادة تنظيم البناء الاجتماعي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وعملت تلك الحكومات على توسيع نطاق خدماتها الاجتماعية المقدمة لمواطنيها حيث تم تبني مشروعات شاملة للضمان الاجتماعي وإعادة تنظيم وتمديد إعانات البطالة، المرض والإعاقات وتعويضات العمال بالإضافة إلى إعانات ومعاشات التقاعد للأرامل والأيتام. وتمثلت إحدى النتائج المباشرة المترتبة على إعادة التنظيم الاجتماعي تلك في اتساع نطاق سلطات ومسؤوليات الحكومات المركزية حيث بدأت الحكومة في كل أنحاء أوروبا في إدارة الاقتصاد. وكانت معظم تلك الحكومة مستعدة ليس فقط لبناء الاقتصاد ولكن لتغيير طرق واليات عمل تلك الاقتصاديات. ومن ثم فقد كان من الأولويات المهمة لعدد من الحكومات الأوربية عند وضع استراتيجياتها وخططها التنموية والاستثمارية لفترة ما بعد الحرب إحداث زيادة كبيرة في الأجور وخفض مستوى البطالة (see Amartya Sen, 1960).

وبالمقارنة مع السياسات الاقتصادية لما قبل الحرب هدفت سياسات ما بعد الحرب إلى خلق نمو اقتصادي قوي يتميز بتوزيع أكثر مساواة للدخل مع رفع مستوى دخل الفرد وذلك عن طريق توسيع حجم الأسواق الداخلية عن طريق زيادة الإنتاج بدلا من تقسيم واستغلال الأسواق الوطنية من خلال الوسائل المقيدة، تشجيع المنافسة بدلا من الاحتكارات، رفع مستوى الأرباح والرفاهية للطبقة العاملة بالإضافة إلى زيادة وتنظيم الاستثمارات الداخلية (Mitchell, 1975, p.54).

التنمية السياسية في أوروبا بعد ١٩٤٥م

أدى انهيار البناء الاجتماعي التقليدي في أوروبا الغربية إلى فتح المجال واسعاً أمام ديموقراطية مشاركة متينة في أوروبا بعد الحرب إذ أصبحت الأنظمة السياسية في أوروبا الغربية، على الرغم من بعض الاختلافات في التنظيم المؤسسي، تتميز بميلها إلى سياسة المشاركة الديمقراطية، إعطاء تمثيل أكبر لمختلف أنواع المصالح، والاهتمام برفع مستوى الإجماع والاستقرار السياسي. فقد شهدت السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة وضع نهاية للنظم الديمقراطية البرلمانية المقيدة وحل محلها نظم الديمقراطية الشعبية في جميع أنحاء غرب أوروبا.

ومن أهم مزايا النظام الجديد أنه جعل من الحزب السياسي محوراً أو مركز العملية السياسية وبذلك تحول مركز السيطرة في النظام السياسي من البرلمان إلى الحزب (Barraclough, 1967, p.128-p.130). وربما كان التغيير الأكثر راديكالية في أوروبا بعد الحرب هو إعطاء الشرعية للأحزاب الممثلة لمصالح الطبقة العمالية والسماح لها بالمشاركة في العملية السياسية. فعلى الرغم من أن حكومات عمالية قد تولت السلطة في فترة ما بين الحربين في كل من الدول الاسكندنافية، بريطانيا، فرنسا وأسبانيا إلا أن قطاعاً كبيراً من الرأي العام في هذه الدول والدول الأوربية الأخرى كان يعتبر تلك الأحزاب غير شرعية. وقد كان هذا الشعور عاملاً مهماً في استخدام الحركات الفاشية والنازية لسياسة المناورات البرلمانية للوصول إلى السلطة في كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، أسبانيا، النمسا، فنلندا، المجر، بولندا، بلغاريا، رومانيا، والبرتغال (Tipton & Aldritch, 1987, p.7).

ويشار هنا بأن الهدف السياسي الأهم لمعظم القوى المحافظة خلال تلك الفترة سواء كانت أحزاباً أو جماعات مصالح كان يتمثل في إقصاء وإبعاد الاشتراكيين عن مراكز صنع القرار في الدولة (Maier, 1975, p.581). ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تم إغلاق وحل الأحزاب السياسية الاشتراكية في دول مثل إيطاليا، ألمانيا، النمسا، أسبانيا والبرتغال.

ففي ألمانيا مثلاً كان دخول الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD في الائتلاف الحكومي خلال جمهورية الوايمر سبباً رئيسياً في سقوط تلك الجمهورية. حيث رفضت كل الأحزاب غير الاشتراكية وجماعات المصالح الاقتصادية والجيش التعاون مع ذلك الائتلاف. ولم تعمر أول حكومة عمالية في بريطانيا طويلاً فقد وصلت تلك الحكومة إلى السلطة في عام ١٩٢٣ ولكنها سقطت بعد عامين. ومع أن حزب العمال استطاع الوصول إلى السلطة مرة أخرى في ١٩٢٩م إلا أن تآلفاً من الأحزاب الليبرالية والمحافظة استطاع أن يقنع أغلبية الناخبين بأن حزب العمال ليس إلا صنعة بلشفية (McHenry, 1940, p.16-p.17). أما في فرنسا فقد تمكنت جبهة شعبية يسيطر عليها الاشتراكيون من الوصول إلى السلطة في 1936 ولكن رئيس تلك الحكومة «ليون بلوم» لم يلبث أن اتهم بأنه عميل لموسكو عندما أصدر قانوناً لإصلاح نظام العمل والذي اعتبر ثورياً من قبل الطبقة الغنية. وقام الرأسماليون الفرنسيون بمقاطعة نقود وسندات الحكومة مما اضطر «بلوم» إلى الاستقالة في سنة ١٩٢٧ (Carr, 1947, p.264). ولم تصبح مشاركة أحزاب العمل والأحزاب الاشتراكية الأخرى مقبولة جماهيرياً ومعتبراً بها إلا بعد ١٩٤٥م. فمنذ ذلك التاريخ تمكنت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في معظم أنحاء أوروبا من الانضمام إلى العملية البرلمانية والمشاركة في تشكيل حكومات ائتلافية.

أما الخاصية أو الميزة الثانية للأنظمة السياسية الأوربية بعد الحرب فتتمثل في الإجماع السياسي ليس فقط في الإجراءات السياسية ولكن أيضاً في مجالات واسعة من السياسات بالإضافة إلى الإجماع السياسي فيما يتعلق بالمجال القانوني أو الشرعي للحكومة. حيث ظلت الأحزاب المحافظة ملتزمة بتنفيذ مشروعات دولة الرفاه وخطّة الحكومة لتحسين الأوضاع الاجتماعية خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات مثلها في ذلك مثل خصومها اليساريين. فعلى الرغم من عودة حزب المحافظين في بريطانيا، على سبيل المثال، إلى السلطة في عام ١٩٥١ واستمراره فيها لمدة خمسة عشر عاماً إلا أن الحزب لم يحاول أن يبطل أو يعدل تدابير تحسين الخدمة الاجتماعية التي تبنتها وقدمتها حكومات حزب العمال خلال فترة الإعمار.



وتكررت نفس الصورة في الثمانينات والتسعينات عندما تحولت أوروبا إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر محافظة بعد إخفاق مؤسسات القطاع العام وتدني مستوى خدماتها . إذ سرعان ما أقدمت الحكومات المحافظة على تبني سياسة الخصخصة وتقليص حجم القطاع الحكومي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية الاقتصادية ولم تحاول الحكومات الاشتراكية والعمالية عند وصولها إلى السلطة أن تلغي تلك السياسات بل حاولت أن تتكيف معها وحتى تتبناها في بعض الأحيان.



وعموما يمكن القول بأن توفر الفرص التعليمية والوظيفية، وتوفير فرص الارتقاء والحراك الاجتماعي والاقتصادي، وحالة الرخاء الاقتصادي العام الذي ساد أوروبا بعد الحرب قد احدث دعما شعبيا واسع النطاق للأجهزة والمؤسسات المركزية للمجتمع الأوروبي مما ساعد على تقارب وجهات النظر السياسية لمختلف الطبقات والمصالح والأحزاب السياسية.



لم يكن طريق التنمية في أوروبا ممهداً وسهلاً وإنما كان ملئاً بالنزاعات والنضال والمأزق والمواجهات العنيفة. وقد تطلب الأمر قيام حربين عالميتين خلال النصف الأول من هذا القرن حتى أمكن للمجتمعات الأوروبية تحقيق إعادة توزيع عادلة للثروات والدخل والقوة السياسية والذي مهد الطريق بدوره لقيام حكومات ديمقراطية مستقرة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية في مرحلة ما بعد الحرب.

فقد كان لانهايار النظام الطبقي القديم في أوروبا نتيجة للحربين العالميتين دور كبير في تعزيز استقلالية الدولة وقدرتها على السعي لإنجاز الأهداف المتعلقة بالحد من عدم المساواة الاجتماعية مما أدى إلى وضع الاقتصاديات الأوروبية في مسار مختلف لما قبل الحرب وبالتالي زيادة الرفاه الاجتماعي وقيام مؤسسات سياسية مستقرة. وكان من غير الممكن للحكومات الأوروبية أن تحقق السياسات والأهداف الخاصة التي اتبعتها بعد الحرب مثل انتهاء الاحتكارات، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل، والحد من هوة الفوارق الإقليمية وخاصة بين المناطق الفقيرة والغنية، مع اجتذاب القوى السياسية التي كانت مستبعدة في الماضي إلى العملية السياسية في ظل استمرار البناءات الاجتماعية التقليدية لما قبل الحرب.

ومع أن بعض المنظرين يزعم بأن قيام «ثورة فوقية» بواسطة إحدى أجهزة الحكم كالجيش مثلاً يمكن أن يؤدي إلى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية لنمو الديموقراطية والتنمية ويبنون زعمهم على أن النخبة الحاكمة تكوّن طبقة منفصلة عن المجتمع ولكنها متماسكة فيما بين أعضائها الذين لديهم الإمكانية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم باستقلالية عن، وإذا لزم الأمر بالرغم من معارضة، الجماعات الرئيسية في المجتمع (Trimberger, 1978)، إلا أنه يغيب عن أذهان هؤلاء أنه حتى لو كان أفراد تلك النخبة يكونون بالفعل طبقة متميزة ذات مصالح مختلفة أو متعارضة مع مصالح الطبقة الرئيسية السائدة في المجتمع فإنه لن يكون بإمكانهم على المدى الطويل أن يفرضوا سياساتهم التي تهدد مصالح تلك الطبقة الرئيسية

في المجتمع وذلك لأن عملية تحويل أو تعديل علاقات الملكية الاجتماعية تكون عادة بعيدة عن طموح ووسائل إي جماعة من مسؤولي الدولة. فلا يمكن تعديل تلك العلاقات أو قلب موازين القوى السائدة في أي مجتمع بدون الحصول على دعم حركة اجتماعية هائلة تؤدي في النهاية إلى تحطيم كامل للنظام القديم.

ومن جانب آخر يؤكد كثير من كتّاب ومنظري التنمية السياسية وبخاصة أصحاب التوجهات الليبرالية منهم وعلى رأسهم والت روستو في كتابه الشهير «مراحل النمو الاقتصادي - بيان غير شيوعي» ودانيال ليرنر «زوال المجتمع التقليدي»، على ضرورة أن تعتنق الدول النامية الأفكار والمؤسسات الغربية باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من حالة التخلف الذي تعيشها تلك الدول.

إلا أن أولئك الكتّاب يتجاهلون حقيقة أن التجربة الأوروبية كانت فريدة من نوعها وأن الأحداث التي مرت بها لا يمكن تكرارها من قبل مجتمعات العالم الثالث.

فالدول الأوروبية المتقدمة كما نعرف قد بدأت وثبتها التنموية نتيجة لما أتاحته لها الكشوف الجغرافية ومرحلة الاستعمار التي تلتها منذ القرن السادس عشر من فرص استثنائية مستحيلة التكرار في الوقت الحاضر مما كان له الأثر الأكبر في إشعال شرارة ثورتها الصناعية. حيث لم تشغل الدول الأوروبية بالها بتوفير الغذاء لسكانها كما لم تواجه مشكلة في تسويق الفائض من منتجاتها إذ كانت مستعمراتها أسواقاً استهلاكية مفتوحة أمام تصريف ذلك الفائض والأكثر من ذلك أن أوروبا كانت محظوظة حتى في أحلك أيامها عندما خرجت من حربين كونيتين مدمرتين بمكاسب أكثر أهمية في مجال تعزيز وترسيخ مسيرة التنمية الأوروبية بجوانبها المختلفة وبالتالي مهدت الطريق أمام أوروبا متقدمة اقتصادياً ومستقرة سياسياً.

المراجع

1. Aldcroft, Drek, The European Economy, 1914 - 1970, (London: Croom Helm, 1978).
2. Aron, Raymond, "Social Stratification and the Ruling Class, " 2nd part, Socciological Review 1:2 (June 1950).
3. Baker Donald and Patrick Harrington, eds. The Making of Frenchmen: Current Directions in the History of Education in France 1679 - 1979 (Waterloo, Ontario: Historical Reflections Press, 1980).
4. Barraclough, Geoffrey, An Introduction to Contemporary History, (Harmondsworth: Penguin, 1967).
5. Cannadine, David, Lords and Landlords: the Aristocracy and the Towns, 1774 - 1967, (Leicester: University of Leicester Press, 1980).
6. Carr, E., The Soviet Impact on the Western World, (New York: The Macmillan Company, 1947).
7. De Vries, Johan, "Benelux 1920 - 1970, " in Cipolla, ed. The Fontana Economic History of Europe - Contemporary Economics..1, (Glasgow: William Collins Sons & Co., 1976).
8. Fohlen Claude, "France 1920 - 1970, " in Carlo Cipolla, ed. The Fontana Economic History of Europe. Contemporary Economics..1, (Glasgow: William Collins Sons & Co., 1976).
9. General Report of the Committee of European Economic Cooperation, Paris, September 1, 1947.
10. Hardach, Karl, "Germany 1914 - 1970, " in Carlo Cipolla, ed. The Fontana Economic History of Europe. Contemporary Economics..1, (Glasgow: William Collins Sons & Co., 1976).
11. Kaelble, Hartmut, Social Mobility in the 19th and 20th Centuries (Leamington Spa, Warwickshire: Berg Publishers, 1985).

12. Maier, Charles, Recasting Bourgeois Europe. Stabilization in France, Germany, and Italy in the Decade After World War I (Princeton University Press, 1975).
13. McHenry, Dean, His Majesty, s Opposition: Structure and Problems of the British Labour Party, 1931- 1938, (Berkeley: University of California Press, 1940).
14. Milward, Alan, The Reconstruction of Western Europe, 1945 - 1951, (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1984).
15. Mitchell, B., European Historical Statistics 1750 - 1790, Abridged edition, New York: Columbia University Press, 1975).
16. Montagu, Lord, More Equal Than Others: The Changing Fortunes of the British and European Aristocracies, (London: Michael Joseph, 1970).
17. Ogg, Frederic, Economic Development of Modern Europe, (New York: the Macmillan Company, 1930).
18. Ricossa, Sergio, "Italy 1920 - 1970, " in Cipolla, ed. The Fontana Economic History of Europe - Contemporary Economics..1, (Glasgow: William Collins Sons & Co., 1976).
19. Sen, Amartya, Choice of Techniques: An Aspect of the Theory of Planned Economic Development (Oxford: Basil Blackwell, 1960).
20. Tipton, Frank & Robert, Aldritch, An Economic and Social History of Europe from 1939 to the Present, (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1987).
21. Trimberger, Ellen, Revolution From Above: Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru (New Brunswick, N. J. Transaction Books, 1978).
22. Williamson, Geffery, "Regional Inequality and the Process of National Development: A Description of the Patterns, " Economic and Cultural Change 13: 4 (July 1965).
23. Youngson J., "Britain 1920 - 1970, " in Carlo Cipolla, ed. The Fontana Economic History of Europe. Contemporary Economics..1, (Glasgow: William Collins Sons & Co., 1976).



السيرة الذاتية

الاسم : أ. د. عبدالله بن جمعان بن محمد آل عيسى الغامدي

الوظيفة: استاذ مساعد

مكان وتاريخ الولادة: الباحة- قرية الرمادة- سنة ١٣٨٢هـ

الدرجة الوظيفية: أستاذ

القسم: علوم سياسية

التخصص: حكومات وسياسات مقارنة (تنمية سياسية)

العنوان البريدي: ص. ب. ٧٠٦٦ الرياض ١١٥٧٧

الهاتف: ٤٦٧٤٢٠٩ - الفاكس: ٤٦٧٤٢٠٧

البريد الإلكتروني: ajghamdi@gmail.com

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس العلوم السياسية - جامعة الملك سعود - الرياض.
- ماجستير العلوم السياسية - تخصص حكومات مقارنة/ تنمية سياسية - جامعة ولاية فلوريدا / الولايات المتحدة - ١٩٨٨م.
- دكتوراه العلوم السياسية - حكومات مقارنة/ تنمية سياسية + اقتصاد سياسي - جامعة ولاية فلوريدا / الولايات المتحدة - ١٩٩٢م.

أبحاث ودراسات

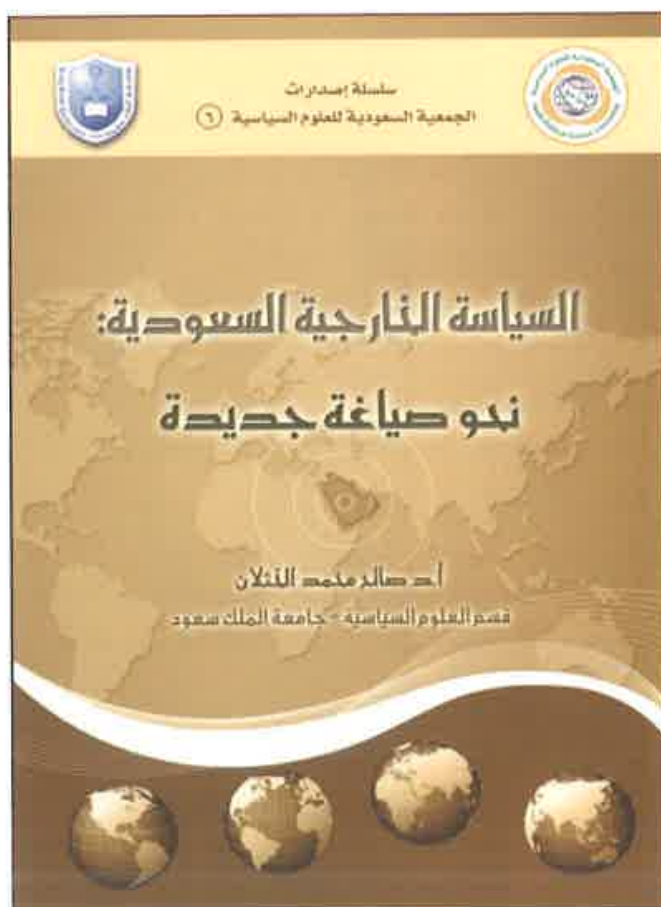
١. الأزمة الراهنة في حقل التنمية السياسية. بحث منشور في مركز بحوث كلية العلوم الإدارية ١٩٩٦م.
٢. الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة. بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت، ١٩٩٧م.
٣. الأيديولوجية السياسية الأمريكية. بحث منشور في مجلة شؤون اجتماعية. الامارات، ١٩٩٧م.
٤. السياسة والمجتمع في العالم الثالث (كتاب مترجم، مطابع جامعة الملك سعود، ٢٠٠٢م).

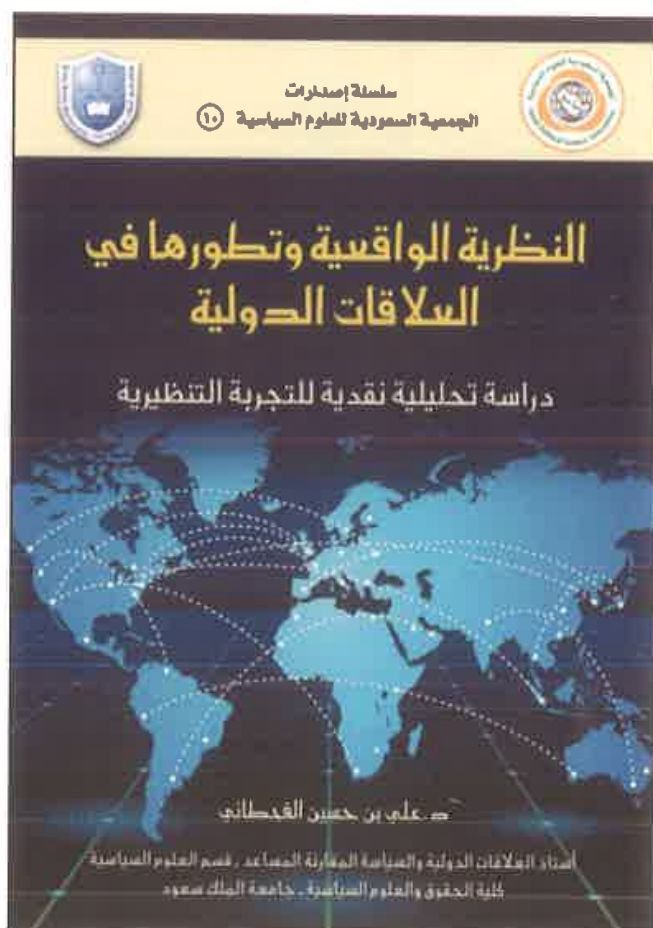
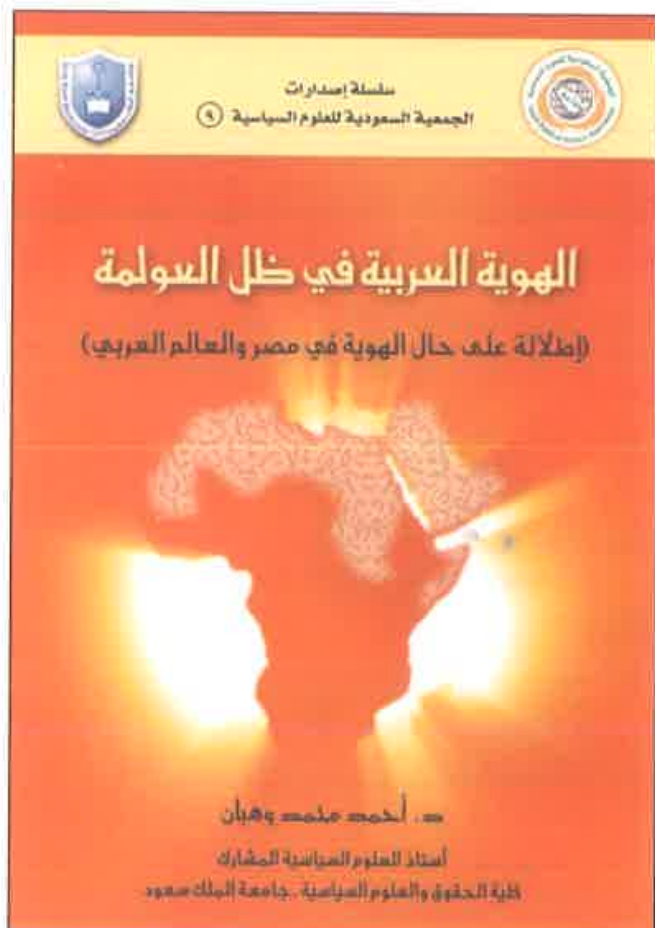
٥. اليمين المسيحي وتأثيره على السياسة الأمريكية. بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت، ٢٠٠٢م.
٦. تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن . بحث منشور في مجلة شؤون اجتماعية. الإمارات، ٢٠٠٦م.
٧. التحولات الجديدة في فلسفة العلم وانعكاساتها على علم السياسة. بحث منشور في مجلة شؤون اجتماعية. الامارات، ٢٠٠٧م.
٨. الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان. بحث منشور في مجلة كلية التجارة ، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠٠٧م.
٩. التنمية المستدامة بين الحق في التنمية والحاجة إلى حماية البيئة. بحث مقبول للنشر في مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز.
١٠. الإستثنائية التنموية الأوروبية: الحروب نموذجاً. منشورات الجمعية السعودية للعلوم السياسية رقم ٨، ١٤٢٣هـ .
١١. نظريات التنمية وتطبيقاتها (كتاب مترجم) مطابع جامعة الملك سعود، ٢٠١٢م.
١٢. أسس السياسة المقارنة (كتاب مترجم بالاشتراك) مطابع جامعة الملك سعود تحت الإجراء.

عضوية الجمعيات العلمية

- عضو الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.
- عضو الجمعية السعودية للعلوم السياسية، عضو مجلس الإدارة وأمين المال بالجمعية.
- مقرر لجنة التأصيل الإسلامي للعلوم بالندوة العالمية للشباب الإسلامي.

الجمعية السعودية للمعلومات السياسية من إصدارات







للتواصل مع الجمعية

ص.ب ٧٠٥٦٦ الرياض ١١٥٧٧ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠١ ٤٦٧٠٣٨٤ - ٠١ ٤٦٧٠٣٨٥ - فاكس: ٠١ ٤٦٧٠٣٨٣

البريد الإلكتروني: spsaksu@yahoo.com

www.spsaksu.org